● أخبار قصيرة

كوريا الشمالية: السلام العالمي ضحية لتحقيق أطماع الكيان الصهيوني

انتقدت كوريا الشمالية كيان العدو الصهيوني بشدة، وقالت إنه بحربه على قطاع غزة يجعل السلام العالمي ضحيةً لتحقيق أطماعه.
وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية في تقرير لها بعنوان «إلى أين ستنتهي المأساة الدامية؟»، إنه من خلال الغارات الجوية التي يشنها على قطاع غزة، يقوم كيان العدو بتحديث سجلات القتل الجماعي يومياً. وذكرت أن جرائم هذا الكيان الذي يسعى إلى جعل سلام الشرق الأوسط، بل سلام العالم كله، ضحية لتحقيق أطماعه التوسعية، لا يمكن مطلقاً التسامح معها. وأضافت أن عملية تطهير «حماس» قد تحولت بالفعل إلى القتل الجماعي للمدنيين وتدمير كامل لبيئة المعيشة وتهجير قسري لسكان غزة، بينما أصبحت قضية إطلاق سراح الرهائن مهمشة منذ زمن بعيد، مشيرةً إلى أن الاستيلاء الكامل على قطاع غزة هو النتيجة الوحيدة التي يسعى إليها كيان العدو والقوى التي تقف وراءه كهدف نهائي.

الصين تُخفض صادراتها من اليورانيوم المخصب إلى الولايات المتحدة

أظهرت بيانات هيئة الإحصاء الأمريكية، وفق تحليل وكالة «نوفوستي»، انخفاض صادرات اليورانيوم المخصب من الصين إلى الولايات المتحدة، بينما جاءت غالبية واردات الولايات المتحدة من اليورانيوم المخصب الصيني في شهر مايو/أيار.
وبلغ إجمالي الصادرات الصينية في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام نحو ١١٨,٥ مليون دولار، أي أقل بـ٢,٧ مرة من نفس الفترة في ٢٠٢٣.
وفيما يلي أكبر موردي اليورانيوم المخصب للولايات المتحدة في الفترة من يناير إلى مايو هذا العام فرنسا: ٦٨٠,٣ مليون دولار، روسيا: ٥٩٦,١ مليون دولار، هولندا: ٤٦٠,٦ مليون دولار، بريطانيا: ٢٩٨ مليون دولار، ألمانيا: ١٩٧,٦ مليون دولار.

تركيا.. ارتفاع عدد الجنود القتلى بسبب غاز «الميثان» في شمال العراق

ارتفع عدد العسكريين الأتراك الذين لقوا حتفهم جراء التسمم بغاز الميثان في كهف لحزب العمال الكردستاني شمالي العراق إلى ٨ جنود، وفق بيان جديد لوزارة الدفاع التركية أمس الاثنين.
وكانت الوزارة قد أعلنت الأحد عن وفاة ٥ عسكريين من بين ١٩ تعرضوا للتسمم بالميثان داخل كهف كبير كان يستخدمه سابقاً عناصر من «حزب العمال الكردستاني»، وكان العسكريون يجرون عملية بحث عن جندي آخر سابقا لقى حتفه. وجاء في منشور الوزارة على منصة «إكس»: «لقي ثلاثة عسكريين إضافيين حتفهم جراء التسمم بالميثان في الكهف الذي كان يستخدمه حزب العمال الكردستاني كمستوصف طبي لمعالجة جرحاه، ليصل العدد الإجمالي للضحايا إلى ثمانية».

اقتصاد بلا عدالة

مشروع ترامب الجديد.. وعد الأغنياء وكابوس الفقراء

الوفاق/ مرّر الكونغرس الأميركي في يوليو/تموز ٢٠٢٥ مشروع قانون شامل اقترحه دونالد ترامب، أطلق عليه إسم « القانون الكبير والجميل»، وسط معركة تشريعية طاحنة بين الجمهوريين والديمقراطيين. ورغم تمريره بفارق ضئيل في الأصوات، أثار القانون موجة من الجدل محليًا ودوليًا، لما ينطوي عليه من تغييرات اقتصادية واجتماعية تمس الطبقة العاملة بشكلٍ مباشر، مقابل توسع في امتيازات الأثرياء والشركات الكبرى. وقد اعتبره ترامب إنجازًا تشريعيًا ورافعة للنمو، بينما يرى فيه مراقبون كابوسًا تقشفيًا وانقلابًا على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية. نستعرض تفاصيل بنود القانون، وتأثيراته المحتملة، وردود الفعل الشعبية والسياسية، وموقعه من السياسات الأميركية الراهنة.

تمرير القانون.. لحظة سياسية حاسمة

تم تمرير مشروع القانون في مجلس النواب الأميركي بفارق أربعة أصوات فقط (٢١٨ مقابل ٢١٤)، بعد ضغوط من رئيس المجلس الجمهوري «مايك جونسون»، الذي نجح في حشد الأغلبية رغم انشقاق مشرّعين جمهوريين وانضمامهم إلى الديمقراطيين في المعارضة. وبينما حاول زعيم الأقلية الديمقراطية «حكيم جيفريز» تعطيل التصويت عبر خطاب استمر لأكثر من ثماني ساعات، وُصف ذلك القانون بأنه «مسرح جريمة» تشريعي، خصوصًا بسبب ما يتضمنه من تخفيضات واسعة على برامج الضمان والرعاية الصحية.
هذه اللحظة ليست مجرد انتصار حزبي، بل تعكس استمرار نفوذ ترامب داخل الحزب الجمهوري، وقدرته على دفع أجندته الاقتصادية رغم الانقسامات الداخلية والخلافات مع الرأي العام والخبراء الماليين.

بنود القانون الجديد.. تحولات هيكلية في السياسات

يُعد مشروع القانون الجديد امتدادًا للسياسات الاقتصادية التي اتبعها ترامب في ولايته الأولى، إذ يشمل عدة محاور رئيسية:
أولًا، يمدد التخفيضات الضريبية التي أُقرت سابقًا، ويضيف إعفاءات جديدة على فوائد قروض السيارات المصنعة محليًا، ما يمنح امتيازات للشركات الأميركية. ثانيًا، يخفض بشكل حاد التمويل المخصص لبرامج الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية، بما يتجاوز تريليون دولار من الإنفاق الفيدرالي. ثالثًا، يلغي الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية، والتي أُقرت عام ٢٠٢٢ في عهد بايدن.
كما يفرض ضرائب جديدة بنسبة ٨٪ على صافي دخل الاستثمار في الجامعات الخاصة ذات الأوقاف الضخمة، مثل هارفارد، ويشدد شروط الأهلية لبرنامج Medicaid، بإضافة متطلبات عمل للمستفيدين ذوي الدخل المنخفض، ويحد من قدرة الولايات على فرض ضرائب على مقدّمي الرعاية الصحية لتمويل البرنامج.

تقديرات الميزانية.. فجوة بين الواقع والوعود

وفق تحليل مكتب الميزانية في الكونغرس، القانون سيؤدي إلى فقدان نحو ١١,٨ مليون أميركي لتأمينهم الصحي بحلول عام ٢٠٣٤، وسيضيف قرابة ٣,٣ تريليون دولار إلى الدين الوطني في العقد المقبل. هذه الأرقام تُشكّك في الرواية الرسمية للبيت الأبيض، التي تعتبر أن القانون سيؤدي إلى خفض العجز بما يزيد على خمسة تريليونات دولار إذا ما تم دمجه مع جهود تحفيز اقتصادي أخرى.
مذكرة صادرة عن البيت الأبيض، ونقلتها صحيفة «واشنطن بوست»، ترى أن توقعات مكتب الميزانية «مضللة»، لأنها تفترض انتهاء التخفيضات الضريبية السابقة دون تعديل. وتزعم أن القانون الجديد وحده سيقلّص العجز بقرابة ١,٤ تريليون دولار، نتيجة تحفيز النمو، لكن خبراء الميزانية من مختلف الأطياف السياسية، وحتى في «وول ستريت»، يشككون بشدة في هذه الادّعاءات، ويعتبرونها أقرب للترويج السياسي منها إلى التحليل الواقعي.

التأثيرات على الطبقة العاملة.. ضربة غير معلنة

وفق تقارير «ذي غارديان»، القانون يمثل سياسة «روبن هود العكسية» بامتياز، إذ تُسحب الامتيازات من الفقراء وتُمنح للأثرياء. الأميركيون الذين يقل دخلهم السنوي عن خمسين ألف دولار، وهم حوالي ٣٠٪ من السكان، سيتعرضون لانخفاض سنوي يُقدر بـ١٦٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,٩٪. في المقابل، الأسر الغنية ستجني زيادة تصل إلى ١٢ ألف دولار سنويًا نتيجة التخفيضات الضريبية الجديدة. وبذلك، تتضح هوية الفائزين والخاسرين من هذا التشريع، إذ يغذّي اتساع الفجوة الطبقية ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الأميركي.

التراجع في الطاقة النظيفة والوظائف الصناعية

إلغاء الحوافز المرتبطة بالطاقة النظيفة ليس مجرد إجراء مالي، بل يُهدد مستقبل الصناعات البيئية التي نشأت في عهد بايدن، ويعرض مئات الآلاف من الوظائف للخطر، خاصةً في المصانع التي كانت تعتمد على مشاريع المناخ والسيارات الكهربائية. هذا القرار يُضعف التزام الولايات المتحدة بالتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، ويمنح الأسبقية للسياسات الصناعية التقليدية ذات الأثر البيئي السلبي، في تناقض واضح مع الاتجاه العالمي نحو الاستدامة.

الحروب التجارية كبديل للتوازن المالي

ترامب، الذي يسعى لتعويض خسائر الموازنة عبر الرسوم الجمركية، يُراهن على جذب تريليونات الدولارات من الدول الأخرى. فهو يحاول ابتزاز الدول في جميع أنحاء العالم لانتزاع تنازلات تجارية منها، كسبيل، على الأرجح، لتعويض الخسائر الناجمة عن مشاريع قوانين مماثلة، فإنّ العديد من المراقبين يحذّرون من أنّ الاستراتيجية المُشار إليها غير مضمونة إلى حدّ بعيد، كما أن الدول المستهدفة قد ترد بإجراءات انتقامية، مما يعقّد المشهد ويحوّل الحروب التجارية إلى مغامرة غير مضمونة.
وكان مستشار البيت الأبيض للتجارة، بيتر نافارو، قد أشار إلى أن الرسوم الجمركية ستولّد ما بين ٦ و٧ تريليونات دولار على مدى عشر سنوات، فيما أكّد وزير الخزانة، سكوت بيسنت، أن الرسوم الجمركية قد تجلب ما بين ٣٠٠ مليار دولار و٦٠٠ مليار دولار سنوياً.
على أنّه طبقاً لما ذكرته وكالة بلومبرغ، فإن الجهود التي تبذلها إدارة ترامب للتفاوض على صفقات تجارية مع دول محدّدة، تخلق الكثير من عدم اليقين حول مقدار الإيرادات التي ستولّدها الرسوم فعلياً؛ إذ يتوقّع معظم الاقتصاديين أن هذه الأخيرة ستنتج أقل بكثير من الإيرادات المفقودة على مدى عقد من الزمن، والتي سيتسبب بها مشروع قانون الضرائب والإنفاق. كما يتوقّع هؤلاء أن يعارض المستهلكون ارتفاع الأسعار وأن تنخفض الواردات، ما سيؤدي إلى تحصيل الولايات المتحدة إيرادات أقل من التعرفات الجمركية.

التداعيات السياسية والانتخابية

بينما يحاول ترامب الترويج لمشروع القانون باعتباره انتصارًا اقتصاديًا، يظهر في الواقع أنه يُفقده شعبية بين الفئات التي كانت تُعتبر قاعدة دعم رئيسية له. الطبقة العاملة، التي أوصلته للرئاسة في مواجهة «كامالا هاريس»، تشعر الآن بالخيانة، نتيجة سياسات تؤدي إلى تقليص شبكات الأمان الاجتماعي والإضرار بمصالحها المباشرة.
خبراء السياسة الاجتماعية يرون أن هذا القانون يُعرّي التناقض في خطاب ترامب، ويُظهره بمظهر من يخدم الأثرياء رغم وعوده السابقة بالدفاع عن العمال والفقراء. رئيسة مركز الميزانية وأولويات السياسة، شارون باروت، تساءلت: «من الذي سيتضرر؟ إنهم الأشخاص ذوو الدخل المنخفض، الذين وُعدوا بالحماية والدعم في الانتخابات الأخيرة». مشروع «القانون الكبير والجميل» ليس مجرد وثيقة مالية، بل يُمثل توجهًا فكريًا وسياسيًا يعيد تشكيل اقتصاد الدولة على أساس من التمييز الاجتماعي. وبينما يرى الرئيس ترامب أن القانون سيحفّز النمو ويقلّص العجز، تشير الأرقام والتحليلات إلى أنه قد يُعمّق الدين الوطني، يُضعف الطبقة الوسطى، ويُضر بمستقبل الطاقة النظيفة. وفي ظل انقسامات سياسية حادة وتحديات اقتصادية متصاعدة، تبقى نتائج هذا القانون مرهونة بقدرة الشعب الأميركي على المواجهة، والمساءلة، والتغيير في صناديق الاقتراع.

«القانون الكبير والجميل» الذي أقره الكونغرس الأمريكي ليس مجرد وثيقة مالية، بل يُمثل توجهًا فكريًا وسياسيًا يعيد تشكيل اقتصاد الدولة على أساس من التمييز الاجتماعي

لافروف: دول «بريكس» أصبحت قاطرة التحول الاقتصادي العالمي

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن مجموعة «بريكس» باتت في طليعة التحول الاقتصادي العالمي مع تراجع الهيمنة الغربية وتآكل الثقة بالمنظومة المالية القائمة على الدولار الأمريكي.
ومن أهم النقاط التي تحدث عنها في الجلسة الثانية من أعمال القمة السابعة عشرة لمجموعة «بريكس»، والتي عُقدت تحت عنوان تعزيز النظام العالمي المتعدد الأطراف، القضايا المالية والاقتصادية، والذكاء الاصطناعي، أنه تتزايد حصة دول «بريكس» في حجم التجارة الروسية؛ إذ تجاوزت ٤٨٪ العام الماضي، كما تُعدّ مجموعة «بريكس» اليوم قاطرة التحول الاقتصادي في العالم.
وباتت دولها تُمثل بالفعل أكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقاً لمعيار تعادل القوة الشرائية، وترتفع هذه النسبة مع احتساب الدول الشريكة للمجموعة، إلى ٤٥٪، أي ما يعادل ٩٣ تريليون دولار.
واعتبر أن النموذج التقليدي للعولمة بزعامة الغرب بات من الماضي، إذ أن الأغلبية العالمية باتت تتطلع إلى إنشاء آليات تنموية مستقلة عن الغرب في ضوء المتغيرات الدولية في السنوات الأخيرة. كما كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن أوجه القصور العديدة في النظام التجاري والمالي العالمي وسرّعت وتيرة تفككه.
هذا وقد زاد من تدهور النظام الاقتصادي العالمي فرض العقوبات الأحادية غير الشرعية، واستخدام الدولار كسلاح للعقاب، مما قوّض الثقة بهذه العملة كوسيلة دفع موثوقة.
وارتفع عدد الدول ذات مستويات الديون العالية من ٢٢ دولة عام ٢٠١١ إلى ٥٩ دولة حالياً، وصارت الدول النامية تنفق على خدمة ديونها أكثر مما تستثمر في تنميتها. وكذلك خرج الوضع عن السيطرة حتى في الدول المتقدمة - فقد سجلت الولايات المتحدة مستوى قياسياً من الدين العام، بلغ ٣٧ تريليون دولار، ويواصل الارتفاع.
وتعتبر روسيا أنه من الضروري الإسراع في تنسيق المواقف المشتركة لدول بريكس بشأن مسألة منظمة التجارة العالمية، وأنه مع استمرار تعطيل آلية تسوية النزاعات داخل المنظمة إلى جانب الإجراءات التمييزية بحق الدول النامية يلحق أضراراً جسيمة بالتجارة العالمية، كما أصبح الذكاء الاصطناعي تقنيةً بالغة الأهمية، وقد تصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٢٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، هذا وتُعد محاولات بعض الدول عزل الدول ذات السيادة عن التطور العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي خطيرة ومحكوم عليها بالفشل. وتأسست مجموعة «بريكس» في عام ٢٠٠٦ وتضم روسيا، الصين، الهند، والبرازيل، وانضمت إليها جنوب إفريقيا في ٢٠١١. ومع بداية عام ٢٠٢٤ انضمت كل من مصر، الإمارات، إثيوبيا، وإيران، وفي يناير ٢٠٢٥ انضمت إندونيسيا رسمياً. وتتعاون دول مثل بيلاروس، بوليفيا، كوبا، كازاخستان، ماليزيا، نيجيريا، تايلاند، أوغندا، أوزبكستان، وفيتنام مع المجموعة بصفة «شركاء». وتولت البرازيل رئاسة المجموعة هذا العام، بعد الرئاسة الروسية العام الماضي، وستتولاها الهند العام القادم.

إجراءات ترامب تشوّه التجارة

وفي سياقٍ آخر، أعربت المجموعة عن قلقها الشديد «إزاء تزايد الإجراءات الجمركية وغير الجمركية المُشوِّهة للتجارة»، معتبرةً أن الرسوم الجمركية التي يفرضها ترامب غير قانونية وتعسفية، وتُهدّد «بالحد من التجارة العالمية بشكلٍ إضافي، وتعطيل سلاسل التوريد، وإدخال حالة من عدم اليقين إلى الأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية».